

     @Tafsircenter

مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير

بحث في المفهوم والنسق والمنهج

د. أحمد ذيب

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies



مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies



المعلومات والآراء المقدمة هي للكتاب، ولا تعبر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد:

إنَّ المُتَمَلِّ في طبيعة العلم، من حيث كونه «عِلْمًا»، يجد أنه يَمُرُّ خلال نشأته بثلاثة مُستويات تراتبيّة؛ هي بِمَثَابَةِ دَلَائِهِ السَّجِيلَةِ وَأَشْطَانِهِ الْمُمتَدَّة: المفهوم، والنَّسَق، والمنهج.

فأوّل ما يُولَدُ من العلم عادةً هو «المفهوم»، أي: المعنى العلمي البسيط الذي يُشكّل مضمون المُصطلح في مرحلته الجينيّة.

ثم تنمو تلك المفاهيم وتُنسَق فيما بينها لتُشكّل مباحث العلم وموضوعاته (النَّسَق).

ثم تنضبط تلك المباحث والقضايا لترتقي به إلى مستوى النّموذج النّظريّ الإرشادي (الأصول والقوانين)، الذي يُحقّق للعلم علميته، ويُميّزه عن غيره من العلوم المُشابهة له.

وبتنزيل هذا المبدأ الإبستيميّ على علم التفسير نجد أنه حينما حَقَّق حَدًّا مُعتبراً من الاستقرار المفهوميّ والتداول الموثوق، لَجَّ الدّاعي فيه إلى قوانين يُصَارُ إليها في معرفة دلائل الكتاب، وضبط عملية البيان.

وقد أفصح الطوفي (ت ٧١٦هـ) قديماً عن هذه الحاجة بقوله: «فإنه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم

أجد أحداً منهم كشفه فيما أَلْفَه، ولا نَحَاه فيما نَحَاه، فتقاضتني النَّفْسُ الطَّالِبَةُ للتحقيق، النَّاكِبَةُ عن جمر الطريق، لوضع قانونٍ يُعَوَّلُ عليه، وَيُصَارُ في هذا الفَنِّ إليه، فوضعتُ له صدر هذا الكتاب»^(١).

ومن أجل ذلك يأتي هذا البحث لمُعَايَرَة هذه المُستويات الثلاثة، وإثارة التساؤل حول عِلْمِيَّة هذا اللُّون من المعرفة، مع اقتراح ما يُرشد إلى تفعيله وتقوية الثقة به.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

إنَّ المسلك الثلاثي الذي أفصح عنه البحث في المُقَدِّمَة يفرض علينا توزيع الأسئلة على المحاور الآتية:

أولاً: أسئلة المفهوم:

كيف نشأت مفاهيم هذا العلم؟ وكيف تشكَّلت؟ وكيف تم تلقيها؟
ما مدى أصالتها واستقلالها؟ وإلى أيِّ حدِّ بلغ نُضجها واستواؤها؟

ثانياً: أسئلة الموضوع:

ما هي موضوعات علم أصول التفسير؟ وما مدى استقلاليتها؟ وما منطق ترتيبها؟ وهل هي مُتَّسِقَة فيما بينها؟ وهل تَأَصَّلَتْ على نحوٍ كافٍ؟ ما حدود

(١) الإكسیر فی علم التفسیر، نجم الدین الطوفی، ت: عبد القادر حسین، (القاهرة: مكتبة الآداب)،

التمائل بينها وبين موضوعات العلوم المُجاورة؟ وما هو المعيار الذي تُصنّفُ به موضوعات «أصول التفسير»؟

ثالثاً: أسئلة المنهج:

هل يمتلك علم «أصول التفسير» مناهج مستقلة عن مناهج العلوم المُجاورة؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي أغراضها ووظائفها؟

فرضيات البحث ومنطلقاته:

نَمُضِي من هذه الأسئلة إلى تسجيل جملة من الفرضيات الأساسية التي يسعى البحث إلى تأكيدها والاستدلال عليها، وهي كالآتي:

الفرضية الأولى:

أنّ منطق تأسيس العلوم يتوكّأ على طريق ثلاثي المسلك يجمع بين: المفهوم، والنسق، والمنهج، كما سيرد مُفصّلاً إن شاء الله.

الفرضية الثانية:

أنّ العلم -أي علم- إذا تجاوز مرحلة الاصطلاح واتسعت مساقاته، وتعدّدت مديّاته، احتاج إلى الانتقال إلى مرحلة أكثر تنظيمًا وترتيبًا، وهي مرحلة التركيب المُتجانس، أو ما يمكن الاصطلاح عليه بمرحلة النسق (system)، وذلك حتى يكون التعامل مع الأنساق لا مع المفاهيم المعزولة والقضايا الشاردة.

فلكلّ «عِلْمٍ» معيار يُعرف به صحيحٌ ما يختصُّ به من سقيمِهِ، وخطوُهُ من صوابِهِ؛ وإذا ما خلا «العِلْمُ» من أصولٍ كليّةٍ تُردِّ إليها الجزئيات دَخَلَهُ الرَّبُّكَ الشَّدِيدُ وَالْعَلَطُ الْمُتَفَاحِشُ.

الفرضية الثالثة:

يفترض البحثُ أنّ نجاح «أصول التفسير» في بلوغ «العِلْمِيَّة» مُتَوَقَّفٌ على ضرورة تَمَيُّزِهِ واستقلاله عن «علوم القرآن» موضوعاً ومنهجاً. والأمر ذاته ينسحب على سائر العلومِ الثَّأْوِيَّةِ تحت مُسَمَّى «علوم القرآن»، وبهذا يتمّ الانتقال بـ«علوم القرآن» من مستوى البليوغرافيا والموسوعية إلى مستوى التحديد الواضح والتخصُّص الدقيق.

وَجَلِيٌّ أَنَّ «علوم القرآن» بصيغته الراهنة هو أشبه بالعمل الموسوعيّ تَغْيَا -زمن ظهوره- جمع كلِّ ما كُتِبَ حول القرآن الكريم (بلغ ثمانين عِلْمًا على يد السيوطي)، ولعلّ هذا ما يُفَسِّرُ لنا اهتمام العلماء الموسوعيين بهذا الفَنِّ واختصاصهم به؛ كابن الجوزي، والزرکشي، والسيوطي...

الفرضية الرابعة:

أنّ المُقارَبة الأنسب للإجابة عن سؤال المنهج في أصول التفسير هي «النقد الإبستمولوجي»، فهي الأداة الأنسب لتظهير اختلافته المنهجية، والأعون على ترشيد أنساقه المعرفية والنظريّة.

تصميم البحث وتنظيمه:

تأسيساً على هذه الاستفهامات المنهجية ينزع البحث إلى مُلامسة العناصر الآتية:

- مقدمة في بيان بواعث اختيار الموضوع، ومكمن جدته وإضافته المعرفية، وخطته الهيكلية.

- مدخل منهجي، في بيان منطق تأسيس العلوم وصورورها.

- المبحث الأول: المستوى المفاهيمي، ويتضمن العناصر الآتية:

○ سؤال التسمية (اللقب العلمي).

○ سؤال النضج المفهومي.

○ سؤال الكفاية المصطلحية.

○ سؤال التعريف.

○ سؤال الاستقلالية.

- المبحث الثاني: الموضوع العلمي، ويشتمل على العناصر الآتية:

○ سؤال التحديد.

○ سؤال الاستقلالية.

○ سؤال التأصيل والتقنين.

○ سؤال المتن والهامش.

○ سؤال النسق والارتباط.

- المبحث الثالث: المستوى المنهجي، ويتضمّن العناصر الآتية:

○ سؤال الغرض.

○ سؤال الوظيفة.

○ سؤال الأداء.

- وخاتمة لخصّت فيها أهم الأفكار العلمية الثأوية في متن البحث.

مدخل منهجي:

منطق تأسيس العلوم وصيرورتها:

مع أنّ علماءنا السابقين لم يُفَرِّدوا للسُّؤالِ عن العلمِ أو لنظريّة العلمِ فنّاً خاصّاً يتناولونه من خلاله، إلّا أنهم نظروا إليه باعتباره سؤالاً يتخذ وضع المُقدمة والآلة والخادم لغيره من الفنون؛ لذا صَدَّرُوا به مُقَدِّمَاتِ الكُتُبِ على اختلاف الفنون والمعارف المَبْحُوثِ عنه فيها، سواء المنطقية أو الأصولية أو الكلامية، كما لم يغب عن كتب التفسير والفقهِ والنحو والبلاغة وتواريخ العلوم^(١).

يقول الأَمَدِيُّ: «حَقُّ على كُلِّ مَنْ حَاوَلَ تحصيلِ عِلْمٍ من العلوم أن يتصوّر معناه أوّلاً بالحدِّ أو الرسم؛ ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه - وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له - تمييزاً له عن غيره، وما هو الغاية المقصودة من تحصيله؛ حتى لا يكون سعيه عبثاً، وما عنه البحث فيه من الأحوال التي هي مسائله لتصوّر طلبها، وما منه استمداده لصحّة

(١) يُنظَر: الإستمولوجية في ميدان المعرفة، علي حسين كركري، بيروت: منتدى المعارف، ط ١،

إسناده عند رَوْمٍ تحقيقه إليه، وأن يتصوّر مَبَادِيهَ التي لا بدّ من سبق معرفتها فيه لإمكان البناء عليها»^(١).

إنّ هذا النّقل المهمّ عن الأمدي يُلخّص لنا المسار التطوّري للعلوم الشرعية، فهي تُشكّل أنساقها المعرفيّة عبر أربع مراحل أساسية^(٢):

الأولى: بناء الجهاز المصطلحيّ، ويُشترط فيها أن تكون واضحة الدلالة، محصورة العدد، كافية في التعبير عن موضوعات العلم وقضاياها.

ولسنا نعني بالكفاية هنا: الكثرة؛ فالعبرة بنضجها المصطلحيّ، لا بكثرتها العددية.

الثانية: تحديد الموضوع العلميّ (مجال الاشتغال) الذي يُبرّر وجوده كعلم مستقلّ، بحيث تكون قضاياها متضمّنة لجملته من الأفكار والمفاهيم المُحدّدة تمامًا.

(١) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الأمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، بيروت: المكتب الإسلامي، (٥/١).

(٢) يُقارن به: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ط ١، ١٩٩٧م، ص ١٥٦؛ وفقه العلوم، إدريس الجابري، مجلة نماء للعلوم الإنسانية، ع ٧-٨، شتاء وربيع ٢٠٢٠م، ص ٣٠٧.

الثالثة: الصياغة النظرية للقوانين والنتائج التي أدّى إليها تطبيق المنهج على الموضوع (النماذج العِلْمِيَّة التي تترجم البناء النظري للعلم)، وهي اجتماع القوانين وجهاز نظري متكامل يضمن تحويل المعرفة إلى مادة قابلة للتداول والاستعمال.

أو بتعبير آخر: علم قوانين تلك الموضوعات تتحوّل معه الكثرة إلى الوحدة بموجب مبادئ، فالقوانين في كلّ صناعة: أقاويل كليّة جامعة تنحصر في كلّ واحد منها مسائل كثيرة ممّا تشتمل عليه تلك الصناعة، حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها^(١).

وتكون مُعَدَّةً إمّا لِيُحاطَ بها ما هو من تلك الصناعة، لئلا يدخل فيها ما ليس منها، أو يَشُدُّ منها ما هو منها. وإمّا لِيَمْتَحَنَ بها ما لا يُؤْمَنُ أن يكون قد غلط فيها غلط. وإمّا لِيَسَهَّلَ بها تعلُّم ما تحتوي عليه الصناعة وحفظها. وقد بيّن الفارابي أنّ الأشياء المُفردة الكثيرة إنما تصير صنائع بأن تُحصَر في قوانين تحصل في نفس الإنسان على ترتيب معلوم^(٢).

(١) يُنظر: إحصاء العلوم، الفارابي، ت: عثمان محمد أمين، القاهرة: دار السعادة، ١٩٣١م، ص ٣٤؛ ومقال «ما هو التنوير؟» إيمانويل كانط، ترجمة: عبد الغفار مكوي، القاهرة: دار التنوير، ص ٢٨٦.

(٢) ينظر: إحصاء العلوم، الفارابي، ص ٣٤.

الرابعة: اجترح المناهج المستقلة التي تُحَقِّق الكِفَايَةَ الآلية في دراسته، والمُعَبَّر عنها بوصف الخصوبة، التي تعني: القدرة على إنتاج المزيد من المعارف وطرح التساؤلات.

هذا، ويُمكن التعبير عن هذه المراحل التطورية بطريقة مُغايرة، جَماعها ثلاث مراحل أساسية:

أولاً: المرحلة الوصفية:

أهم ما يُمَيِّز هذه المرحلة هو العمل التصنيفي، وذلك بتصنيف النشاط المفاهيمي ضمن إطارات ومسارات ابتدائية، فبعد أن يتخلَّق المفهوم المركزي ويتشرب بين الجماعة العلمية تتشظى عنه جملة من المفاهيم الجزئية التي ستشكل فيما بعد مباحثه الأساسية.

ثانياً: المرحلة الاستقرائية التجريبية:

يتم فيها اختبار القواعد النظرية المُستخلصة من المفاهيم، والتحقُّق من مدى صلاحيتها، وهو الذي يُمكن استخلاصه من جواب الشافعي عن سؤال الربيع بن سليمان: «متى يكون الرجل عالماً؟ فقال الشافعي: إذا حَقَّق في تعلِّمه، وتعرَّض لسائر العلوم، فنظَّر فيما فاتته، فعند ذلك يكون عالماً»^(١).

(١) ينظر: منهج علمائنا في بناء المعرفة، محاضرة للدكتور/ محمد أبو موسى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ،

ثالثاً: المرحلة الاستنباطية:

لا يمكن أن نصل إلى مرحلة الاستنباط إلا حينما يتوافر لنا النَّسَقُ الْعِلْمِيُّ، فوجود الاستنباط هو دليلٌ على وجود عِلْمٍ.

فمحاولة إطلاق كلمة «عِلْمٍ» على «أصول التفسير» أو نفيها عنه، لا تقتصر على القول باستقلاليتته عن العلوم التي انبثق منها، وإنما تتطلب تحققها بمعنى العلم (Science) الذي هو كل نسق معرفيٍّ ينتظم موضوعاً ومنهجاً وغايةً، تماماً كما هو الشأن في العلوم الإسلامية النَّاصِجَةُ؛ كعلم أصول الفقه، وعلم الحديث.

إذا تمهّد هذا، جاز لنا أن نتساءل عن «أصول التفسير» هل يمتلك جميع مواصفات النَّظَرِيَّةِ مِنْ مُسَلَّمَاتٍ وَمَسَاطِرٍ وَجِهَازٍ مَفَاهِمِيٍّ، وهل يمتلك متطلبات الاستقلال عن العلوم التي انبثق منها؟

المبحث الأول: المستوى المفاهيمي:

توطئة:

لا مَرِيَّةُ أَنَّ «المُصْطَلَح» كان ولا يزال الجهة الفاعلة في صناعة المَعَارِفِ وتأسيس العلوم، وذلك بحُسابانه أحدَ شقَيِّ المعرفة؛ فالبناء المَعْرِفِي لِأَيِّ عِلْمٍ من العلوم يسير وفق طَرِيقِ ثَنَائِيِّ الْمَسْلَكِ، يَلْتَمُّ فِيهِ التَّعْبِيرُ مَعَ التَّفْكِيرِ، وَتَمْتَرُجُ فِيهِ الذَّهْنِيَّاتُ بِاللُّسَانِيَّاتِ، أَوْ عَلَيَّ حَدِّ اصْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ «التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ».

وقد سَبَقَ النَّقْلُ عَنِ الْأَمْدِيِّ: «حَقُّ عَلَيَّ كُلِّ مَنْ حَاوَلَ تَحْصِيلَ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ أَنْ يَتَصَوَّرَ مَعْنَاهُ أَوْلاً بِالْحَدِّ أَوْ الرَّسْمِ؛ لِيَكُونَ عَلَيَّ بَصِيرَةً فِيمَا يَطْلُبُهُ»^(١).
ولا يُمكن استيفاء النَّظَرِ فِي «عِلْمِ أَصُولِ التَّفْسِيرِ» عَلَيَّ وَجْهِ التَّحْقِيقِ إِلَّا بَعْدَ إِتْقَانِ مَعَانِي عِبَارَاتِهَا عَلَيَّ التَّفْصِيلِ، ذَلِكَ أَنَّ «المُصْطَلَح» -حَسَبَ تَعْبِيرِ ابْنِ عَاشُورٍ- هُوَ الْقُوَّةُ النَّاطِقَةُ الصَّالِحَةُ لِاسْتِفَادَةِ الْمَعَارِفِ وَإِفَادَتِهَا^(٢).

بَلْ إِنَّ الْعِلْمَ لَا تَحْصُلُ لَهُ صِفَةُ النَّسَقِيَّةِ (أَوْ الْكُلِّيَّةِ عَلَيَّ حَدِّ تَعْبِيرِ ابْنِ عَاشُورٍ) إِلَّا إِذَا احْتَوَى عَلَيَّ أَنْسَاقٍ مُصْطَلِحِيَّةٍ^(٣).

(١) الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي، (١/٥).

(٢) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، تونس: الدار التونسية، عام ١٩٨٤م، (١/٤١٣).

(٣) المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، الرباط: دار الأمان، ط ١، ١٤٣٤هـ-

فَصَحَّ بهذا الاعتبار أن يُقال: إِنَّ الْمُصْطَلِحَاتِ هِيَ فَرْشٌ عِلْمِيٌّ ضَرُورِيٌّ لَا مَعْدَى عَنْهُ فِي التَّعَاطِي مَعَ مَوْضُوعَاتِ الْعُلُومِ، وَالِاهْتِدَاءِ إِلَى مَضَامِينِهَا وَمَحْتَوِيَّاتِهَا، وَاكْتِشَافِ مَكَامِنِ قُوَّتِهَا وَضَعْفِهَا، وَمِنْ «لَا يُحِيطُ بِهَا عِلْمًا لَا ثِقَةَ بِمَا عِنْدَهُ»^(١).

يقول الدكتور/ عبد السلام المسدي: «فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المُصْطَلِحِيَّ لِكُلِّ عِلْمٍ صُورَةً مُطَابِقَةً لِبِنْيَةِ قِيَاسَاتِهِ، مَتَى فَسَدَتْ فَسَدَتْ صُورَتُهُ، وَاخْتَلَّتْ بِنْيَتُهُ، فَيَتَدَاعَى مَضْمُونُهُ بَارْتِكَاسَ مَقُولَاتِهِ -إِلَى أَنْ قَالَ- وَمِنْ كُلِّ مَا سَلَفَ يَتَجَلَّى أَنَّ الْوِزْنَ الْمَعْرِفِيَّ فِي كُلِّ عِلْمٍ رَهِينٌ مُصْطَلِحَاتِهِ؛ لِذَلِكَ نُسَمِّيْهَا أَدْوَاتِهِ الْفَعَّالَةَ؛ لِأَنَّهَا تُؤَلِّدُهُ عَضْوِيًّا، وَتُنشِئُ صَرْحَهُ، ثُمَّ تَصْبِحُ خَلَايَاهُ الْجِنِينِيَّةَ الَّتِي تَكْفُلُ التَّكَاثَرَ وَالنَّمَاءَ»^(٢).

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا، جَازَ لَنَا أَنْ نَعُودَ إِلَى الْمُوَلَّفَاتِ الْمُصَنَّفَةِ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ -بِقِسْمِهَا التَّرَاثِيَّ وَالْمُعَاصِرَ- لِتَسَاءُلِ عَنِ الْوَاقِعِ الْمَفَاهِمِيَّ لِعِلْمِ أَصُولِ التَّفْسِيرِ:

(١) من كلام الفخر إسماعيل البغدادي. ينظر: التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، ت: عبد الرحمن الجبرين وآخرون، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، (١/ ٢٧١).

(٢) قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي، القاهرة: الدار العربية للكتاب، ط ١، ١٩٨٩م، ص ١١-١٢.

كيف نشأت مفاهيم هذا العلم؟ وكيف تشكلت؟ وكيف تم تلقيها؟
ما مدى أصالتها واستقلالها؟ وإلى أي حد بلغ نُضجُها واستواؤها؟

١-١ - سؤال التسمية (اللقب العلمي):

شهد هذا العلم -منذ بداية تشكُّله- اختلافًا كبيرًا في تلقيه وتسميته، فحلِّي بأساميِّ مُتباينة تعكس مدى اختلاف المُفسِّرين في تحديد هويته العلميَّة؛ فالعناوين -كما هو معلوم- دَوَّالٌ على ما وراءها، وهَوَادٍ إلى ما بعدها. هذا، وقد رصد البحثُ سبعة ألقاب لهذا الفن:

- ١- فهو علم أصول البيان القرآني. ٥- وهو قواعد التفسير.
- ٢- وهو أصول التأويل. ٦- وهو مبادئ التفسير.
- ٣- وهو علم المعاني القرآنيَّة. ٧- وهو أصول التفسير.
- ٤- وهو أصول بيان المعنى.

ويلاحظ أنَّ الجزء الذي يُمثِّلُ «المُضَاف» في هذه الألقاب التركيبيَّة وإن كان مختلفًا لفظًا، إلَّا أنه متَّفِقٌ معنى؛ إذ إنَّ المبادئ والأصول والقواعد هي ألفاظ عائدة -في الجملة- إلى معنى الابتناء العقلي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات بغية الوصول إلى تعميمات مقبولة.

وإذا اعتبرنا الاختلاف في «المُضَاف» أمرًا مقبولًا مُسْتَسَاغًا -لتقارب مقاصدها كما رأينا-، فإنَّ الاختلاف في الجزء الثاني من هذه الألقاب «المُضَاف

إليه» هو اختلاف حقيقي مُرَبِّك، فهل هي أصول التفسير، أم أصول التأويل، أم أصول البيان أم أصول المعاني؟

فإن قيل: ما الضيّر في تعدّد أَسْمَائِهِ وألقابه، أليست كثرة الأسماء دالة على شرف المُسَمَّى وفضله؟

كان الجواب من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن ذلك فيما إذا كانت مترادفة على معنى واحد.

الوجه الثاني: إنّما يُحتج بذلك في الفضائل والعمليّات لا في النظريات والعمليّات، فألقاب العلوم مُخوِّجة إلى تواطئ الجماعة العلميّة واتفاقها حتى تكون قابلة للتداول العمومي؛ إذ لا يصحّ أن يَصْطَلِحَ الإنسان مع نفسه اصطلاحًا لا يعرفه غيره، يخرج به عن عادة الناس^(١).

فالأساس في المُصْطَلِح أن يكون «له طريق تقريبي يليق بالجمهور»^(٢)، وأن يستعمل في علم أو فنّ بعينه ليكون واضح الدلالة، مُؤدّيًا المعنى الذي يريده واضعوه.

(١) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، بيروت: دار الكتب العلمية، د، ت، ص ٢٨٨.

(٢) الموافقات، الشاطبي، المقدّمة السادسة، ت: مشهور آل سلمان، الرياض: دار ابن عفان، ط ١، ١٩٩٧م، (١/٦٧)، ويقارن بابن دقيق، ونصّ عبارته: «ينبغي في هذا كلّه ألا يصطلح الإنسان مع نفسه اصطلاحًا لا يعرفه غيره، يخرج به عن عادة الناس». الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص ٢٨٨.

الوجه الثالث - وهو الأهم -: أن الاختلاف في تلقيب هذا العلم يعكس بالضرورة حالة الاضطراب والالتياث التي رافقت ظهوره من جهة، كما يكشف عن تعثره وتلكئته من جهة ثانية.

ولا يخفى أن تحديد التسمية العِلْمِيَّةِ الأولى - أو على الأقل التي حصل عليها الاتفاق - هو بمثابة البوصلة الهادية إلى معرفة ظروف النشأة ومراحل التخلُّق.

وقد سبق البيان أن المعمار المعرفي لأي علم من العلوم إنما يعلن عن نفسه - بدءاً - بتسمية دقيقة تُعبّر بوضوح عن موضوعاته وقضاياها.

أو بتعبير المصطلحيين: تضمن انتقاله من دائرة المفهوم المُلتاثِ إلى مستوى اللفظ النَّاضج الذي لا يلتبس بمعنى آخر (أحادي الدلالة)، فتنحسر بذلك دائرة التنازع لصالح الوفاق والتوافق المصطلحي.

وبهذا يتبين وجه الفرق بين المفهوم والمصطلح، فالمفهوم يمتاز بالشيوع والامتداد والإشكال، إذ يندر فيه الضبط الدلالي ويتعدّر التأطير الكامل لمعناه، فغالباً ما يُعرّف بمفردات غير منضبطة تقبل الزيادة والنقصان، وهذا خلافاً للمصطلح فهو مُتَفَرِّدٌ بالدلالة الدقيقة على معناه^(١).

(١) ينظر: نظرية المفاهيم، ساجر (جورج)، ترجمة: جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، عدد ٤٧، س ١٩٩٩؛ والدراسة المفهومية، كوريم سعاد، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة عشرة، العدد ٦٠، ربيع ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص ٤٨.

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا، صَحَّ الْقَوْلُ: إِنَّ مَشْكَالَةَ التَّسْمِيَةِ هِيَ أَوْلَى الْمَشَاكِلِ فِي عِلْمِ أَصُولِ التَّفْسِيرِ، سَيِّمًا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ أَلْقَابَهُ (خَاصَّةً مُصْطَلَحِي: التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ) هِيَ فِي غَايَةِ التَّدَاخُلِ وَالاِشْتِبَاكِ.

وَقَدْ عَبَّرَ النِّيْسَابُورِيُّ عَنْ هَذَا الِاعْتِيَاصِ بِقَوْلِهِ: «نَبَغَ فِي زَمَانِنَا مُفَسِّرُونَ لَوْ سُئِلُوا عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ مَا اهْتَدَوْا إِلَيْهِ»^(١).

وَبِالرُّجُوعِ إِلَى الْمُدَوَّنَاتِ التَّفْسِيرِيَّةِ نَقَفَ عَلَى اتِّجَاهَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ فِي تَحْدِيدِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَهَا تَنْتِجَ مَوْضُوعَاتِهَا عَلَى جَرَفِ هَارٍ.

- فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى اتِّفَاقَهُمَا؛ كَالطَّبْرِيِّ^(٢)، وَالرَّازِيِّ^(٣)، وَابْنِ عَاشُورٍ^(٤).

(١) يَنْظُرُ: الْإِتِّقَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ، جَلَالُ الدِّينِ السِّيُوطِيُّ، ت: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ، الْقَاهِرَةُ: الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ لِلْكِتَابِ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، (٤/١٩٢).

(٢) وَقَدْ عَطَفَ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ: «مَعْنَى إِحْجَامٍ مِّنْ أَحْجَمٍ عَنِ الْقَيْلِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّلَفِ». جَامِعُ الْبَيَانِ، الطَّبْرِيُّ، ت: أَحْمَدُ شَاكِرٌ، بَيْرُوتُ: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ٢٠٠٠م، (١/٨٩).

(٣) فَهُوَ يَرَى أَنَّ التَّفْسِيرَ إِخْبَارٌ عَمَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِ اللَّفْظُ مِنَ الْمَعْنَى. مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ، فِخْرُ الدِّينِ الرَّازِيِّ، بَيْرُوتُ: دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ، ط١، ١٤٢٠هـ، (٧/١٤٥).

(٤) يَقُولُ فِي مَقْدَمَةِ تَفْسِيرِهِ: «لَأَنَّ التَّأْوِيلَ مُصَدَّرٌ أَوَّلُهُ، إِذَا أَرْجَعَهُ إِلَى الْغَايَةِ الْمَقْصُودَةِ، وَالْغَايَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنَ اللَّفْظِ هُوَ مَعْنَاهُ وَمَا أَرَادَهُ مِنْهُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ مِنَ الْمَعَانِي فَسَاوَى التَّفْسِيرِ». التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، ابْنُ عَاشُورٍ، (١/١٦).

- ومنهم من يرى اختلافهما؛ كالثعلبي، والراغب الأصبهاني^(١)،
والبغوي^(٢).

وبلحاظ هذه الاتجاهات نجد أنها رجعت إلى التسوية بينهما على يد ابن
عاشور بعدما اضطرت في التمييز بينهما بعد قرون متطاولة من ظهور هذا العلم،
الأمر الذي يعني أنّ إشكال التسمية ما يزال قائماً، وأنّ مصطلحاته المركزية لم
تتحرّر بعد.

هذا، وممّا يُحمد للبحوث المعاصرة في هذا الفنّ تغيّليها لمُصطلح
«أصول التفسير»، واستبعاد الألقاب التي تُراوح حِمَاه المصطلحيّ. ولا يخفى
أنّ تواضع الجماعة العلميّة على استخدام مصطلح ما واستقرارهم عليه هو
أدعى لضبط موضوعاته وإحكام معاقده، وبيان ذلك في العنصر الموالي.

(١) قال الراغب الأصفهاني: «التفسير أعمّ من التأويل. وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ، والتأويل في
المعاني؛ كتأويل الرؤيا. والتأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهية. والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها.
والتفسير أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ. والتأويل أكثره يستعمل في الجمل». تفسير الراغب، ت:
محمد بسيوني، طنطا، كلية الآداب، ط ١، ١٩٩٩ م، (١/١١).

(٢) قال البغوي: «التأويل هو صرف الآية إلى معنى محتمل يوافق ما قبلها وما بعدها، غير مخالف
للكتاب والسنة من طريق الاستنباط. والتفسير هو الكلام في أسباب نزول الآية وشأنها وقصتها». تفسير
البغوي، بيروت: دار إحياء التراث، ط ١، ١٤٢٠ هـ، (١/٦٧).

١-٢- سؤال النَّضْجِ المفهومي؛

من الواضح -مما سبق- أن تَمَايُزَ موضوعات العلوم يتوقف بدءاً على نضج المفاهيم واكتمالها؛ فكلّما اتضحت المفاهيم في أذهان الدارسين كان ذلك أدعى إلى اجتراح الموضوعات وارتسامها.

والمقصود بـ«النَّضْجِ المفهومي»: القدرة على إفادة التصوّر، وتأدية غرض التواصل عبر مُتَصَوَّرَاتٍ مُحَدَّدَةٍ يسهل ارتسامها في ذهن القارئ، ارتساماً «يؤنس الناظرَ بمعنى المطلوب»^(١)، فتنحسر بذلك دائرة التنازع لصالح الوفاق والتواضع المصطلحيّ.

فالاصطلاح كالعرف يحتاج إلى وقت لكي يحصل له فيه ثبات واستقرار المعنى الجديد المُصطلح عليه.

بل إنَّ عنصر «النَّضْجِ» هو الدَّلِيلُ المَادِّي الشَّخِصُ على انتقال اللَّفْظِ من المفهوميّة إلى المُصطلحيّة، فكلّما تحقّق للفظ نضجه كلّما اقترب من الرتبة المُصطلحيّة، وابتعد بذلك عن رتبة المفهومية.

(١) البرهان في أصول الفقه، الجويني، ت: صلاح عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧م،

ويقودنا التدبّر الدقيق للمُصطلحات الدائرة في أصول التفسير - كمصطلح الرأي والمأثور والمُحكّم والمُتشابه والتأويل - إلى وصفها بالغموض والإشكال، فقد حضرت في الدرس التفسيريّ بوصفها مفاهيم مرّنة، لا مُصطلحات ناضجة.

١-٣- سؤال الكفاية المصطلجية (معجم العلم):

جرت العادة أن تتوسّل كلّ نظرية معرفيّة جديدة بجهاز مصطلحيّ، يُجَلّي حقيقتها، ويكشف مُتصوّرَاتِهَا، ويُحدّد أغراضها، ولا سبيل إلى العلم بذلك كلّه إلا عن طريقه، فهو «للمعاني أزمّة وعليها أدلّة وإليها موصلة، وعلى المراد منها مُحصّلة»^(١). وهذا أمرٌ واضح جرت به عامّة النظريات المعرفية في القديم والحديث.

وإنّ ما يلفيه الناظر في مصطلحات «أصول التفسير» أنّها لا تملك قاموساً مستقلاً، بل إنّ لفظتي «الأصول» و«التفسير» - وهما فلَكَةٌ مِغزَلِه - لم تنالا حظّهما من الدراسة والتحليل العميق لكي تتحوّلا إلى مفاهيم إبستمولوجيّة ذات طاقة إجرائية خالقة.

(١) الخصائص، عثمان بن جني، باب في إصلاح اللفظ، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، د، ت،

كما أنها تفتقد - في مجملها - إلى شروط النَّضج، من إيجاز، وإيضاح، وشيوع الاستعمال، واختصاص. الأمر الذي أدى إلى اندياح موضوعات علم «أصول التفسير» وتفرُّقها على عدّة علوم، فجاءت مُتَقَطَّعة السِّلْكِ، مُتَنافِرة اللُّحْمَةِ.

١ - ٤ - سؤال التعريف:

يذهب ألكس إنكلز (Alex Inkeles) في مُقَدِّمَةِ كتابه: «مُقَدِّمَةٌ في علم الاجتماع» إلى أنَّ تعيين حدود علم من العلوم يُعتبر أمرًا لازمًا كَلَّ اللُّزوم كأساس لبدء الاشتغال بهذا العلم، حتى لو كان هذا التحديد مؤقتًا^(١). وبالرجوع إلى تعريفات الدَّارِسِينَ لـ «أصول التفسير» نجد أنها في غاية التباين والاختلاف.

- فقد قيل: هي طرق استخراج أسرار الكتاب الحكيم.

- وقيل: هي بيان الطريقة المُثَلَى في التفسير.

- وقيل: تُعين على أداء مهمّة التفسير.

(١) يُنظر: مقدمة في علم الاجتماع، ألكس إنكلز، ترجمة: محمد الجوهري، القاهرة: دار المعارف، ط٦،

- وقيل: هي العلم الذي يُبين المناهج التي انتهجها المُفسِّرون الأوائل في استنباط الأسرار القرآنية.

- وقيل: هي مجموعة القواعد والأصول التي تُبين للمُفسِّر طرق استخراج أسرار هذا الكتاب الحكيم.

- وقيل: هي ميزان للمُفسِّر يضبطه ويمنعه من الخطأ في التفسير.

- وقيل: هي علم يُحدِّد مصادر التفسير، ويضع شروط المُفسِّر.

- وقيل: هي العلم بالقواعد التي يُتوصَّل بها إلى فهم القرآن وتفسيره.

إذا نظرنا في التعاريف السابقة أمكننا الحديث عن الملاحظات الآتية:

أ- تأخّر ظهور تعريف «أصول التفسير»، حيث إنَّ أغلب هذه التعاريف

هي من وضع المُتأخِّرين، وَقَلَّمَا نَعَثَرُ فِي الْمَدَوَّنَاتِ التَّرَاثِيَّةِ عَلَى تَعْرِيفِ يُبْنَى

عَلَى (الْمَاصِدِقِ)، أَي: مِنَ التَّطْبِيقِ الْمُبَاشِرِ لِهَذِهِ الْأَصُولِ؛ فَالْمَوْسَّسُونَ لِعِلْمِ

التفسير - كما هو ظاهر من تصانيفهم - لم يقصدوا إلى وضع تعريف لـ«أصول

التفسير» على سبيل الحَدِّ الْمُطَابِقِ لِلْمَحْدُودِ.

وَيُمْكِنُ إِرْجَاعُ مَشْكَالَةِ تَأَخُّرِ التَّعْرِيفِ فِي «أَصُولِ التَّفْسِيرِ» إِلَى تَأَخُّرِ تَشْكَالِ

الأنساق المعرفية في هذا العلم، إذ لا يتم تعريف العلوم عادةً إلَّا بعد اكتمال

الرؤية الكلية لاصطلاح العلم (المسائل، المناهج، الغايات).

ومن هنا حكى محمد الذهبي عن بعض العلماء أنّه كان يرى أنّ التفسير ليس من قبيل العلوم التي يُتكلّفُ لها الحدّ؛ لأنّه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيره من العلوم التي أمكن أن تُشبه العلوم العقلية^(١).

ب- التبعية التعريفية والتأثر بتعريفات الأصوليين لأصول الفقه، ومعلوم أنّ البحث في أصول التفسير يُبين البحث الأصولي من وجوه عديدة يأتي بيانها في العنصر المُوالي.

ج- غموض وإجمال بعض قيوده؛ كقولهم: «الطريقة المُثلى»، أو قولهم: «يُعين على أداء مهمّة التفسير».

د- التباين الشديد بين مدلولاتها وعدم الاشتراك على الحدّ الأدنى من التعريف.

١- ٥- سؤال الاستقلالية؛

لكلّ علم ناجز لغته الخاصّة تمثلها مصطلحاته الفنيّة ومفاهيمه المايّزة، التي لا يفهمها إلّا أصحابه والدارسون له.

ولا يُمكن أن نتصوّر علماً مستقلاً -أو على الأقل ينشد الاستقلالية- يعبّأش على مصطلحات علم آخر، تماماً مثل الرياضي الذي يتناول معادلة رياضية دون استخدام الرموز التي هي اللّغة الواصفة للعمليات الرياضية.

(١) التفسير والمفسرون، محمد الذهبي، القاهرة: مكتبة وهبة، د، ت، (١٢/١).

إنَّ الوحدات المُصطلحيَّة إذا ما دكَّتْ على مفاهيم مختلفة استوجب ذلك أن تستقلَّ بجهازها المُصطلحيِّ، فالمناطقَة - على سبيل المثال - شكَّلوا لغتهم النَّظريَّة وأبعدوها عن الدَّوَالِّ والمفاهيم النَّحويَّة، حتى أصبحت نفس الوحدة المصطلحية تُستعمل في المنطق بمعنى، وفي الصنعة النحوية بمعنى مغاير، فما يُسمِّيه سيبويه «الكلم» يُسمِّيه الفارابي «الألفاظ الدالَّة»، وما يُسمِّيه سيبويه «الأفعال»، يُسمِّيه الفارابي «الكلم».

وقد أشار ابن تيمية إلى استقلالية اللُّغة النَّظريَّة المنطقية عن نظيرتها النَّحوية بقوله: «هذا ممَّا اعترف به المنطقيون، وقسموا الألفاظ إلى اسم وكلمة وحرف يُسمَّى أداة وقالوا المراد بـ«الكلمة» ما يريده النَّحاة بلفظ الفعل»^(١).

ويؤكد الجصاص أن أهل كلِّ علم وصناعة إذا اختصَّوا بمعرفة دقيق ذلك العلم ولطيفه وغامضه دون غيرهم، وأرادوا الإبانة عنه وإفهام السامعين له = اشتقوا له أسماء وأطلقوها عليه على جهة الإفادة والإفهام، كما وضع النَّحويون أسماء لمعانٍ عرفوها وأرادوا إفهامها غيرهم، فقالوا: الحال، والظرف، والتمييز، ونحو ذلك، وكما قالوا في العرُوض: البسيط، والمديد،

(١) الردُّ على المنطقيين، ابن تيمية، بيروت: دار المعرفة، ص ٣٤. وكذا الرازي، مفاتيح الغيب، (١/٦٣).

والكامل، والوافر. وكما أطلق المُتكلِّمون اسم العَرَض، والجوهر، ونحو ذلك على المعاني التي عرفوها وأرادوا العبارة عنها^(١).

صحيح أنه ووفقاً لمبدأ التعاون المعرفي^(٢)؛ فإنَّ العلوم تستعين -في نشأتها- بالعلوم القريبة منها، سواء على مستوى استيراد المفاهيم، أو استعارة الصُّور والعلاقات؛ فقد استفاد البحث في خصائص الصوت من البحث في خصائص الضوء، واستفاد البحث في الذرّة من نموذج فلكي، لكن هذا لا يعني أنّ مفاهيم علمٍ ما يُمكن أن ترجع إلى مفاهيم علمٍ آخر^(٣).

ونحن إذا ما جئنا إلى الاصطلاحات المُستخدمة في حقل أصول التفسير وجدنا أكثرها آيلاً إلى علوم أخرى؛ (علوم القرآن والأصول والبلاغة على وجه الخصوص)، مثل: المجمل والمُفسَّر، ومقاصد التفسير، والإعجاز، والإسرائيليات...

(١) يُنظر: الفصول، الجصاص، باب القول في الاستحسان، الكويت: وزارة الأوقاف، ط ٢، ١٩٩٤م، (٢٢٨/٤).

(٢) وإليه إشارة أبي حامد الغزالي بقوله: «العلوم يتعاون بعضها مع بعض».

(٣) يُنظر: الاستدلال والبناء، بحث في خصائص العقل العلمية، بناصر البعزاتي، الرباط: دار الأمان، ٢٠٢٠م، ص ٧١؛ والنقد العلمي عند علماء المسلمين في العلوم التجريبية، زيني الحازمي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) بجامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

وهاهنا سؤال مهمّ يختصّ بالمفاهيم المستخدمة في أصول التفسير: هل اقتصر التأثير المفهومي على مرحلة النشأة والظهور - والتي تُحدّد عادة بالقرنين الرابع والخامس الهجريين -؟ أم أنها استمرّت معه إلى مراحل متأخرة؟

المبحث الثاني: الموضوع العلمي:

توطئة:

سبق البيان في المدخل المنهجي أن اكتشاف النظرية إذا لم يُستتبع بإيجاد نموذج إرشادي يُجسدها ويُقوي الثقة بمسالكها؛ فإن العلم سيدخل - حينئذٍ - مرحلة الأزمة والضُمور.

ويقودنا الاستحضار التاريخي لنشأة العلوم إلى القول بأن: الأنساق المعرفية غالبًا ما تشهد لحظة تخلُّقها حالة من الإغماض والاعتياص، فكلّ «موضوع على الافتتاح قد يتطرق إلى مبادئه بعض التثبيج»^(١)، ثم يتدرّج بعد ذلك نحو الاتساق والانتظام، أين تصل فيه المعرفة إلى مرحلة البناء النسقي القائم على مجموعة من البديهيات والتوافقات، أو ما يُسمّى بـ«المرحلة الأكسيوماتيكية» في العلم.

(١) البرهان في أصول الفقه، الجويني، (١٧٧/٢). ويقول هسرل: «ومن المُعترف به كذلك أن العلوم كلّها ناقصة، بما في ذلك العلوم المضبوطة التي نُعجب بها أيّما إعجاب، فهي من جهة ناقصة بسبب الأفق اللانهائي للمشاكل القائمة بغير حلّ، ولها من جهة أخرى عيوب عديدة في مضمونها». يُنظر: الفلسفة علمًا دقيقًا، هسرل، ترجمة: محمود رجب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١، ٢٠٠٢م، ص ٢٥.

ولا شك أن ما يُمَيِّزُ علماً مُعَيَّنًا عن سائر العلوم هو الموضوع الذي يتناوله، ذلك أن وحدة العلم - أي علم - بوصفها منظومة معرفية تَتَحَقَّقُ فِي ظِلِّ الْعِلَاقَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ بَيْنَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَضَايَا الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ مَحْوَرٍ وَاحِدٍ هُوَ الْمَوْضُوعُ، فَإِذَا مَا أُوْجِدَتْ مَعْرِفَةٌ مَا لِنَفْسِهَا مَوْضُوعَاتٍ مَتَمَايِزَةٌ تُبَايِنُ مَوْضُوعَاتِ الْمَعَارِفِ الْمُجَاوِرَةِ لَهَا كَانَ ذَلِكَ إِيْذَانًا بِالْإِعْلَانِ عَنِ نَفْسِهَا كَعِلْمٍ جَدِيدٍ.

فَالطَّبُّ لَهُ مَوْضُوعٌ وَهُوَ بَدَنُ الْإِنْسَانِ، وَالسِّيَاسَةُ لَهَا مَوْضُوعٌ وَهُوَ السُّلْطَةُ، وَالْاِقْتِصَادُ لَهُ مَوْضُوعٌ وَهُوَ الثَّرْوَةُ، وَالْهَنْدَسَةُ لَهَا مَوْضُوعٌ وَهُوَ الْمَقْدَارُ (الْأَشْكَالُ الْفِرَاعِيَّةُ)، وَالْفَلَكَ لَهُ مَوْضُوعٌ وَهُوَ دِرَاسَةُ حَرَكَةِ الْكَوَاكِبِ وَالنَّجُومِ، وَالْحِسَابُ لَهُ مَوْضُوعٌ وَهُوَ الْأَعْدَادُ، وَالْفِقْهُ لَهُ مَوْضُوعٌ وَهُوَ أَفْعَالُ الْمَكْلَفِينَ، وَأَصُولُ الْفِقْهِ لَهَا مَوْضُوعٌ وَهُوَ الْأَدْلَةُ، فَهَذِهِ الْقَضَايَا هِيَ مَجَالُ الْبَحْثِ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ يَبْحَثُ فِيهَا عَنِ أَعْرَاضِهِ وَأَحْوَالِهِ.

فَمَا هِيَ مَوْضُوعَاتُ عِلْمِ أَصُولِ التَّفْسِيرِ؟ وَمَا مَدَى اسْتِقْلَالِيَّتِهَا؟ وَمَا مَنْطِقُ تَرْتِيبِهَا؟ وَهَلْ هِيَ مُتَّسِقَةٌ فِيمَا بَيْنَهَا؟ وَهَلْ تَأَصَّلَتْ عَلَى نَحْوِ كَافٍ؟ مَا حُدُودُ التَّمَاثُلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَوْضُوعَاتِ الْعُلُومِ الْمَجَاوِرَةِ؟ وَمَا هُوَ الْمَعْيَارُ الَّذِي تُصَنَّفُ بِهِ مَوْضُوعَاتُ أَصُولِ التَّفْسِيرِ، هَلْ هُوَ الْوَصْفُ لِعَمَلِ الْمُفَسِّرِ؟ أَمْ مَحْتَوِيَّاتِ الْعُلُومِ الْمَسَاعِدَةِ مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ وَأَصُولِ الْبَلَاغَةِ؟

٢-١ - سؤال التحديد:

المقصود بالتحديد هنا: انضباط موضوعات الفنّ في أبواب مُعيّنة؛ صيانةً لها من الانتشار والتشعُّث، وتقريباً لها إلى الضبط والانتظام، فيكون ما سواها خارجاً عن مُسمّى ذلك العلم، فهو «عارية» على حدّ اصطلاح الشاطبي. وإنما بدأنا هذا العنصر بسؤال التحديد؛ اعتباراً بأنّ الخطوة الأولى في أيّ عِلْمٍ من العلوم، هي رسم حدوده، وتحديد أجزائه.

وبلحاظ موضوعات علم «أصول التفسير» نجد أنها أشبه ما تكون بالمباحث المُرسلة لا يضبطها ضابطٌ، ولا يحدّها حدٌّ.

وبسبب غياب التحديد الواضح لموضوعات هذا الفنّ ظلّت أبواب الإضافة مفتوحة مُرخاة، كلّما جاء مُفسّرٌ أضاف موضوعاً جديداً دون أن يُقدّم تبريراً لائحاً يسوّغ هذه الإضافة.

وهذا ما أكّدته بعض الأبحاث المعاصرة، حيث لاحظت وجود قدرٍ كبيرٍ من التباين والتغاير بين موضوعات أصول التفسير، وعدم وجود موضوع مشترك يتفق المُفسّرون على ذكره^(١).

(١) يُنظر: سلمى داود إبراهيم، مقال منشور بمجلة أم القرى، العدد (٥٣)، الجزء الأول، رمضان ١٤٣٢هـ/ أغسطس ٢٠١١م، ص ٢٢١؛ وأصول التفسير في المؤلفات، مجموعة من الباحثين، إصدارات مركز تفسير، ص ١٣٨.

ولعلَّ هذا ما يُفَسِّرُ عدم اشتغال هذا العلم على متون/ أو أنظمة جامعة
مِمَّا يكتبه العلماء لِلحِفْظِ وَالإِحْرَازِ، كما هو الشَّانُ فِي الْعُلُومِ النَّاصِجَةِ النَّاجِزَةِ؛
كَالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ وَالنَّحْوِ...

و لا يَغِيبُ عَنَّا أَنَّ دَقَّةَ التَّحْدِيدِ وَالِاشْتِرَاكَ الْمَوْضُوعِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُمَهِّدَ
الطَّرِيقَ أَمَامَ انضباط النَّسَقِ الْكُلِّيِّ وَارْتِسَامِهِ.

٢-٢- سؤال الاستقلالية:

موضوع العلم: ما يُبْحَثُ عَنْ أَوْصَافِهِ وَأَحْوَالِهِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ؛
سُمِّيَ بِذَلِكَ لِرُجُوعِ مَوْضُوعَاتِ مَسَائِلِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُنْطَقِيِّينَ:
مَوْضُوعُ كُلِّ عِلْمٍ مَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَعْرَاضِهِ الدَّائِيَّةِ، أَي: مَا يَلْحَقُ الشَّيْءَ لِذَاتِهِ؛
كَالتَعْجَبِ اللَّاحِقِ لِلإِنْسَانِ لِذَاتِهِ، لَا بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ. أَوْ لِجُزْئِهِ؛ كَالْمَشْيِ
اللَّاحِقِ لَهُ بِوِاسِطَةِ كَوْنِهِ حَيَوَانًا. أَوْ لِأَمْرٍ يُسَاوِيهِ؛ كَالضَّحْكِ اللَّاحِقِ لَهُ بِوِاسِطَةِ
التَّعْجُبِ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ أَعْرَاضُهُ الدَّائِيَّةُ^(١).

وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ اسْتِقْلَالَ الْعِلْمِ بِاسْتِقْلَالِ مَوْضُوعِهِ، فَإِنَّ الْبَحْثَ فِيهِ يَتَوَجَّهُ
إِلَى مَا يَعْضُ لَهُ مِنَ الْأَحْوَالِ لِذَاتِهِ، وَليْسَ لِمَا قَدْ يَنْتِجُ عَنْ هَذَا الْبَحْثِ فِيهِ مِنْ
فَائِدَةٍ أَوْ ثَمَرَاتٍ قَدْ تَخْدَمُ فَنَّا آخَرَ، فَالْبَحْثُ فِي أَيِّ مَوْضُوعٍ مِنْ مَوْضُوعَاتِ

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، بيروت: دار الكتبي، ط ١، ١٩٩٤م،

المعرفة لا يكتسب علميته إلا بمقدار ما يكون بحثاً في هذا الموضوع لذاته، لا لمنفعة قد تنتج عنه؛ ذلك أن العناية بثمرة العلم تتعد بالعلم عن معرفة موضوعه، وهذا ما يؤكده ابن خلدون بقوله:

«وإذا كانت كل حقيقة متعلقة طبيعية يصلح أن يبحث عما يعرض لها من العوارض لذاتها وجب أن يكون باعتبار كل مفهوم وحقيقة علم من العلوم يخصه لكن الحكماء لعلمهم إنما لاحظوا في ذلك العناية بالثمرات، وهذا - أي علم العمران - إنما ثمرته في الأخبار فقط كما رأيت، وإن كانت مسائله في ذاتها وفي اختصاصها شريفة لكن ثمرته تصحيح الأخبار وهي ضعيفة؛ فلهذا هجره»^(١).

يطرح ابن خلدون مشكلة معرفية مهمة، وهي التساؤل عن العائق المعرفي الذي يحول دون تكوّن علم العمران كعلم مستقل بنفسه؟ هو في نظره نوع من العلم ينظر في موضوع العلم، لا لذاته، بل لثمرته، أو قل لمنفعة، أو حكمة، أو درس أخلاقي = وهذا الفكر ليس بعلمي، وليس به يُبنى العلم^(٢).

(١) المقدمة، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨م، ص ٥٠؛ وعلمية الفكر الخلدوني، محمود الكردي، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦م، ص ٥٥.

(٢) ينظر: علمية الفكر الخلدوني، الكردي، ص ٥٦.

وقد سبق النقل عن ابن عاشور ما يُفيد تحديد موضوعات علم التفسير، وأنَّ ما يُورَدُ في العلم من مسائل علوم أخرى عند الإفاضة في البيان - مثل استطرادات الرازي - لا يُمكن اعتباره مَدَدًا لعلم التفسير.

إذا تَقَرَّرَ هذا، فإنَّ الحَلَّ في صيرورة أصول التفسير موضوعاً لعلم قائم بذاته هو النَّظَرُ فيه لِذَاتِهِ، أي النَّظَرُ فيه من حيث إنه يخضع في انتظامه الداخلي لقوانين موضوعية لا علاقة لها بالعلوم المُجاورة؛ (علوم القرآن، والأصول، والبلاغة...)، إلا كعلاقة علمٍ بعلمٍ آخر مجاور له.

وإنَّ ما يلفيه النَّاطِرُ في مدونات «أصول التفسير» ذلك التماثل الظاهر بين موضوعات علم التفسير وعلم الأصول، حيث إنَّ عددًا من المُفَسِّرِينَ كانوا مُهتَجِسِينَ بالتأسيس النَّظْرِي الذي أرساه الأصوليون قبلهم، أين تمَّ استنساخ الهيكل المعرفي لأصول الفقه، فظلَّ علم الأصول هو النموذج الذي يُفَكَّرُ به علماء التفسير طيلة قرون متطاولة.

وقد حكى أحمد الحرالي أنَّ شيخه محمد بن عمر القرطبي كان ينزع إلى بناء قانون في التفسير على شاكلة علم أصول الفقه، فقال: «وكان يفيد قوانين في التطريق إلى الفهم، تنزل فهم القرآن منزلة أصول الفقه في تفهّم الأحكام»^(١).

(١) مفتاح اللب المقفل، نقلاً عن أصول تفسير القرآن الدلالية، حميد الوافي، أعمال المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن وعلومه، ١٩-٢١-٢٠١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ / ٩-١١-٢٠١٥ أبريل، مؤسسة مبدع، فاس، ص ٨٣٠.

صحيح قد يكون لـ«الموضوع العلمي» حضور في عدّة أنساق معرفية، لكن ما لا يصحّ هو أن يتم توطينه بنفس الآليات الإجرائية التي يُستخدم فيها في مجاله الأصلي، أي: يُمكن أن يُستخدم في «العلم المُستقبل» استخدامًا عرضيًا لا ذاتيًا، لأنَّ اختلاف الموضوع مُوجب لاختلاف العلم ضُرورةً. فالقياس -مثلًا- له حضور في عدّة علوم: علم الكلام والأصول والمنطق، لكنّه يُستخدم في كلِّ علم من العلوم المذكورة بطريقة مُغايرة تتساق مع طبيعة العلم وأغراضه.

إذا تَقَرَّرَ هذا، صَحَّ القول: إنَّ موضوعات «أصول التفسير» مُباينة لموضوعات «أصول الفقه» من وجوه متعدّدة، خُلاصتها: أنَّ البحث الأصولي لا يأخذ من الخطاب القرآني إلّا ما تعلق بالجانب التشريعي، أمّا أصول التفسير فيُعنى باستخراج الأحكام والحكّم، أي: تأويل جميع ما يقبل التأويل في القرآن الكريم، من وجوه أمره وصُنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللّازم بعض خلقه لبعض، فهذا هو الفرق بين نظر الأصولي للنصوص القرآنية وبين نظر أهل التفسير فيها.

وإن شئت فقل على جهة الاختصار: إنَّ علم «الأصول» يُعطي قوانين الألفاظ، أمّا أصول التفسير فيُعطي قوانين مشتركة تعمّ اللفظ والمعنى.

وتكملة لما سلف يُقال: إنَّ إقحام موضوع في علم التفسير يجب أن يكون خاضعًا للمنطق الداخلي للعلم والاحتياجات الدّاتية، لا أن يُفرض عليه من الخارج.

٢-٣- سؤال التاصيل والتقنين:

من المعلوم أن فروع العلم - أي علم - إذا انتشرت اعترهاها الاشتباه والاشتباك والالتباس؛ لاحتمال رجوعها إلى عدّة أصول، أو لخفاء أصولها أصلاً، فيقع فيها الشّعث والإهمال.

يقول ابن رشد: «كلّما كانت العلوم أكثر تشعباً، والنّاظرون فيها مضطرون في الوقوف عليها إلى أمور لم يضطر إليها من تقدّمهم؛ كانت الحاجة فيها إلى قوانين تحوط أذهانهم عند النظر فيها أكثر»^(١).

وقد أشار محمد حسين الذهبي إلى هذا الشرط الإبستيمي في سياق حديثه عن تعريف أصول التفسير، ونصّ عبارته كما في (التفسير والمفسرون): «يرى بعض العلماء أن التفسير ليس من قبيل العلوم التي يتكلّف لها الحد؛ لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيره من العلوم التي أمكن أن تشبه العلوم العقلية»^(٢).

كما أشار الشيخ فريد الأنصاري إلى أن علم التفسير على أهميته ظلّ «عرياً من أيّ سياج نظريّ نقديّ له نسقه الذي يحكمه، ومنطقه الذي يقننه ويُعده»^(٣).

(١) الضروري في أصول الفقه، ابن رشد، ت: جمال الدين العلوي، بيروت: دار الغرب، ١٩٩٤م، ص ٣٥.

(٢) التفسير والمفسرون، محمد الذهبي، القاهرة: مكتبة وهبة، (١٢/١).

(٣) أبعديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، القاهرة: دار السلام، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٩٣.

وَيَتَرَشَّحُ لَنَا مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ: أَنَّ ضَبْطَ النَّسَقِ الْمَعْرِفِي مَرَحَلَةٌ تَالِيَةٌ تَعْقُبُ تَشَكُّلَ الْمَفَاهِيمِ وَتَحْدِيدَ الْمَوْضُوعِ، فَبَعْدَمَا يَتَحَدَّدُ الْمَوْضُوعُ الْبَحْثِيُّ لِلْعِلْمِ يَلْجَأُ الدَّاعِي إِلَى اسْتِخْلَاصِ قَوَانِينٍ تُؤَطِّرُ كَيْفِيَّةَ تَرْتِيبِ الْحُدُودِ وَالْبَرَاهِينِ.

فَالْفَيْصَلُ الْوَحِيدُ الْمَائِزُ بَيْنَ الْفَلْسَفَةِ وَالْعِلْمِ = هُوَ الْقَانُونُ (الْقَوَاعِدُ)، وَكُلُّ دَرَاةٍ لَا تَحْتَوِي عَلَى قَوَانِينٍ فَهِيَ دَرَاةٌ فِلْسَفِيَّةٌ أَوْ فِكْرِيَّةٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ بِنَاءِ مِنَ الْمَفَاهِيمِ وَالْعِبَارَاتِ وَالصُّورِ الْمُتَدَاخِلَةِ وَالْمُتْرَابِطَةِ بِحَيْثُ يَصْعَبُ تَصَوُّرُهَا مُسْتَقَلَّةً عَنِ الْكُلِّ الْعَضْوِيِّ.

وَمِنْ هُنَا اعْتَبَرَ الرَّازِي نِسْبَةَ الشَّافِعِيِّ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ كَنِسْبَةِ أَرِسْطَالِيْسٍ إِلَى عِلْمِ الْمَنْطِقِ، وَكَنِسْبَةِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ إِلَى عِلْمِ الْعَرُوضِ.

وَوَجْهُ الشَّبْهِ: هُوَ نَجَاحُ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا فِي إِجَادَةِ أَنْسَاقٍ نَظْرِيَّةٍ وَقَوَانِينِ كَلِّيَّةٍ، انْتَقَلَ بِفَضْلِهَا الْعِلْمُ مِنْ مَرَحَلَةِ السِّيْلَانِ وَالْهَلَامِيَّةِ إِلَى مَرَحَلَةِ الضَّبْطِ الْمُسْتَوْفِي، أَي: مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْأَلْيَفَةِ الْمَرْنَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الصَّلْبَةِ الصَّارِمَةِ.

وَنَحْنُ إِذَا مَا جِئْنَا إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ أَوْ الْحَدِيثِ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ وَجَدْنَا هُمَا عِلْمَيْنِ كَلِّيَّيْنِ يُؤَطِّرَانِ جُمْلَةً وَافِرَةً مِنَ الْمَسَائِلِ الْفِرْعِيَّةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ «أُصُولِ التَّفْسِيرِ»، الَّذِي عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ عِلْمًا بَيَانِيًّا^(١)؛ إِلَّا أَنَّهُ مَا يَزَالُ يَتَسَمَّ بِطَابَعِهِ التَّجْزِئِيِّ.

(١) وَالْأَصْلُ فِي التَّفَكِيرِ الْبَيَانِي أَنْ يَصْدُرَ دَوْمًا عَنِ أَصْلٍ. يُنْظَرُ: بِنْيَةُ الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ، مُحَمَّدُ الْجَابِرِيُّ، الرِّبَاطُ:

الْمَرْكَزُ الثَّقَافِيُّ الْعَرَبِيُّ، ١٩٩١م، ص ١١٦.

وعليه، فإن «أصول التفسير» إذا ما أراد أن يرتفع بأدلته وحقائقه إلى الكلية والوثوق النظري، فعليه أن يتخفف من طغيان المداخل الجزئية، وأن يضبط أنساقه الكلية على نحو يضمن له بلوغ التمايز الصنفي (النوعي).

٢-٤- سؤال المتن والهامش:

التفسير منه ما هو صُلب، وهو كل ما تعلق بضبط عملية البيان ومعرفة دلائل الكتاب بطريقة مباشرة؛ ومنه ما هو تبع (مُلح - مُتَمِّمَات)، وهو ما له تعلق غير مباشر (تعلق الوسائل) بالغرض الأول؛ كبيان وجوه القراءة، ومسائل أصول الدِّين، الاشتغال بالهدايات والنكات والأحكام...

وباستثناء الطبري وابن عاشور لم نقف على تمييز واضح بين «العقد» و«المُلح» في المعرفة التفسيرية.

٢-٥- سؤال النَّسَقِ والارتباط (الوحدة النظامية):

يقول فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ): «إِنَّ النَّاسَ كَانُوا قَبْلَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ يَتَكَلَّمُونَ فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَيَسْتَدَلُّونَ وَيَعْتَرِضُونَ، وَلَكِنْ مَا كَانَ لَهُمْ قَانُونٌ كُلِّيٌّ مَرْجُوعٌ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ دَلَائِلِ الشَّرِيعَةِ، وَفِي كَيْفِيَةِ مَعَارِضَتِهَا وَتَرْجِيحَاتِهَا، فَاسْتَنْبَطَ الشَّافِعِيُّ عِلْمَ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَوَضَعَ لِلخَلْقِ قَانُونًا كُلِّيًّا يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ مَرَاتِبِ أَدْلَةِ الشَّرْعِ»^(١).

(١) مناقب الإمام الشافعي، الرازي، ت: أحمد السقا، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ١٤٠٦هـ-

إنَّ هذا النقل عن الرازي - وإن كان في السياق الأصولي - يُحيلنا إلى قضية إِبْسْتِيْمِيَّةٍ في غاية الأهمية، وهي أنَّ أيَّ علم من العلوم إذا تجاوز مرحلة الاصطلاح واتسعت مساقاته، وتعدّدت مديّاته، احتاج إلى الانتقال إلى مرحلة أكثر تنظيمًا وترتيبًا، وهي مرحلة التركيب المُتجانس، أو ما يُمكن الاصطلاح عليه بمرحلة النَّسَقِ (System)، وذلك حتى يكون التعامل مع الأنساق لا مع المفاهيم المعزولة والقضايا الشاردة.

والمقصود بالنسق هاهنا: الارتباط المنطقي بين الأفكار والمعارف المُتعدّدة (مفاهيم - قضايا - إشكالات - قواعد - دلائل...)، بحيث تُشكّل في النهاية نظامًا معرفيًا متماسكًا ومستقلًا بذاته. وهذا ما يتساقق تمامًا مع طبيعة المنهجية الإسلامية التي لا تنظر إلى المعرفة كأجزاء متفرقة، بل تراها وحدة نظامية متجانسة يجمعها نظام مُتّسق يتواصل فيه الجميع.

وأودّ أن أشير هنا: أنَّ سؤال النَّسَقِ هو أعمّ من سؤال التّأصيل، فالأوّل عبارة عن إطار فكري يُفسّر مجموعة من الحقائق العلميّة ويضعها في نسقٍ علميٍّ مترابط، وأمّا الثاني فهو يبحث عن إرجاع المسائل إلى أُسُسِها الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ التساؤل عن النَّسَقِ في «أصول التفسير» كان مُوجّهًا

باعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول: موضوعي، فأصول التفسير تتميز عن سائر العلوم القريبة منها بعنصر «المعنى»، والمعاني بطبيعتها مستعصية يعوزها الضبط والتنظيم، وهذا ما يجعل منه نوعاً دقيقاً وخطيراً من المعارف الإنسانية.

والاعتبار الثاني: وظيفي، فأصول التفسير جاءت في إحدى غاياتها لمعالجة مشكلة التعصية، أي: التعامل التجزيئي مع آي الكتاب، فلا يحسن بها أن تتلکأ في ميدانها النضالي، أو أن تتعرّث في مضمارها.

ومن أجل أن يتحقّق لعلم «أصول التفسير» نسقيته وانتظامه، يجب أن يشتمل على عنصرين أساسيين:

العنصر الأول: الكلّية: فالكلّية أحد أهم دعائم النسق في أي علم من العلوم، وهي الإطار الذي يجمع الجزئيات والتفاصيل ضمن قانون مُتّحد، ذلك أنّ «ضبط الأمور المنتشرة المتعدّدة في القوانين المُتّحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها»^(١).

العنصر الثاني: الترابط والانسجام: إذا كانت خاصية «الكلّية» تضمن لنا تنظيم الجزئيات، فإنّ عنصر «الترابط والانسجام» يضمن لنا تحديد العلاقات المتداخلة بين هذه القوانين بعضها ببعض.

(١) المنشور في القواعد الفقهية، بدر الدين الزركشي، الكويت: وزارة الأوقاف، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م،

إنَّ «أصول التفسير» هو عمل بنائي ينطلق من الجزئي نحو الكلّي، ومن الخاصّ إلى العام، فكلّ جزئي في «أصول التفسير» لا معنى له، إلّا بالنسبة للكلّ الذي هو جزء منه، ومن ثمّ فإنه لا يمكن أن يُفهم إلّا على مستوى الكلّ الذي يدخل في إطاره. ففهم أيّ نصّ من نصوص «أصول التفسير» لا يتأتّى إلّا إذا وُضع ضمن بنية المجموع، وأيّ اختلال بينهما يفقد النَّسَقُ توازنه ومعالمه.

ولنعتبر في ذلك بالتداخل الواقع في موضوعات «أصول التفسير»، حيث امتزجت «قواعد التفسير» بـ«مصادر التفسير»^(١) من ناحية، و بـ«شروط التفسير» من ناحية أخرى.

(١) أكثر الموضوعات حضوراً في مؤلّفات أصول التفسير هو موضوع المصادر (مصادر التفسير). يُنظر:

أصول التفسير في المؤلّفات، إصدارات مركز تفسير، ص ١٤٥.

المبحث الثالث: المستوى المنهجي:

إنَّ أعضل المشاكل وأعمقها أثرًا في الدَّرْسِ التفسيريِّ هي مشكلة «المنهج»، وهي محلُّ النَّظَرِ وَمَنَاطُ السَّهْمِ مِنَ الْوَتَرِ. فسلامة «المنهج» شرط لازب في نجاح أيِّ نسق معرفي، فمن خلاله تنخرط المعرفة في ميدان التفعيل والتشغيل، فكم هي «الأفكار القيِّمة التي لا يكون لها وجود إلا في الأذهان، بسبب عقم منهجي في تحويلها إلى واقع معاش، وذلك هو شأن المُدْنِ الفاضلة، والمُثُلِ العليا التي تغنت بها فلسفات ومذاهب وأديان كثيرة، ولكنها لم تتحوّل إلى واقع حضاري بسبب حَلَلٍ في منهج التحويل في أغلب الأحوال»^(١).

وإذا كانت فكرة «أصول التفسير» عنوانًا لتجربة منهجية، وَعَرَضًا لتصحيح معرفي، فإنه لا يحسن بها أن تتعثر في مضمارها، أو تتنكب في ميدان نضالها؛ وإلا آل أمرها إلى الجمود والتعقيد.

إنَّ قيمة موضوعات أصول التفسير تتأتى من إمكانية توظيفها ضمن إطار منهجي مترابط، يضمن لها حسن التوظيف داخل الحقل التفسيريِّ وخارجه، فأصول التفسير هي العقلية العِلْمِيَّةُ لعملية التفسير.

(١) عوامل الشهود الحضاري، عبد المجيد النجار، بيروت: دار الغرب، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٤٠، عن عبد القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث العلمي، مقال منشور بمجلة الإحياء، ٥٤، س ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص ٣١٢.

فالمعلومات وحدها لا تخلق معرفة ما لم تدخل في بنية معرفية متسقة لها أصولها تستند إليها ودلالات تؤديها، وهذا لن يكون إلا من خلال نظرية مستقلة ومنتجة.

وواضح كذلك أن العلم الذي يتطّقل على علمٍ آخر ويأخذ عنه موضوع بحثه وطريقته، ليس جديرًا بأن يُسمّى علمًا؛ إذ «لا يمكن أن يُبنى أي علم على أنموذج غيره، وإنما تتقدّم العلوم المختلفة بفضل استقلال كل واحد منها عن الآخر استقلالًا يمكنه من الخضوع لموضوعه»^(١).

فالعلم الذي لا يملك منهجًا خاصًا به لن يتمكن من إصدار قضايا منتجة، إذ «لكل علم معيار يُعرّف به صحيح ما يختصّ به من سقيم، وخطؤه من صوابه»^(٢).

فمن القواعد المُقرّرة في الإبستمولوجية المُعاصرة أن العلم الذي لا يستقلّ بمنهجه الخاصّ لن يتمكن من إنتاج قضايا جديدة، وسينتهي إلى حالة من التكرار والترجيع.

(١) منهج البحث في الأدب واللغة، لانسون، ترجمة: محمد مندور، بيروت: دار العلم للملايين، ص ٣٢.

(٢) مفتاح الغيب، صدر الدين القنوي، ت: عاصم الكيالي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م، ص ٧.

ويمكن الاستدلال بالاستقراء على أنّ بنية «المنهج» تتقوّم أولاً بغرض يُميّزه عن غيره، ثم بوظائف قاصدة ثانياً، ثم أداء متميّز ثالثاً، فهذه هي مُقوّمات المنهج التي يشكّل تعاضدها المدماك الأساسي في المعمار المناهجيّ.

٣- ١- سؤال الغرض:

إنّ أهم العناصر التي تميّز بها العلوم -إلى جانب اختلاف الموضوعات-: اختلاف الأغراض الداعية إلى التدوين^(١).

وإنّ النّظر في غرض العلم -وهو ما يميّز كلّ علم عن العلم الآخر- يقتضي تقسيمه إلى مستويين:

- مستوى نظري ثابت، هو موضوع العلم وتمثّلاته التجريدية.
 - مستوى عملي مُتحوّل، ويُمثّله الجانب التفعيليّ التشغيليّ للعلم.
- وتكمن فاعلية أيّ علم في مدى التركيب المناسب بين هذين العنصرين؛ الثابت والمُتحوّل، ضمن كيان واحد وبتجاه أهداف مشتركة.
- ومن الانتقادات التي تُوجّه لـ«أصول التفسير» هي تداخل المُستويات (المقاربات) المنهجية، حيث لم يُميّز حدوداً واضحة لمستويات التحليل، وإنما اختلطت فيه عدّة مستويات: الأصولية، الحديثية، البلاغية، علوم القرآن.

(١) يُنظر: كفاية الأصول، الأخوند الخراساني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩هـ، ص ٢٢.

٣-٢- سؤال الوظيفة:

من أهم ما يتقوى به المنهج في العلوم: تحديد الوظائف الفاعلة في ذلك العلم، والتدقيق في أغراضها المنهجية.

وإنَّ النَّاطِرَ فِي مَوْضُوعَاتِ أَصُولِ التَّفْسِيرِ لَا تُخْطِئُ عَيْنُهُ إِبْصَارَ التَّبَايِنِ الشَّدِيدِ فِي تَحْدِيدِ وَظَائِفِهِ وَأَغْرَاضِهِ، فَمِنْهَا:

- هل يُراد به الاحتراز من الخطأ في التفسير؟
 - أم يُراد به إنشاء واستصدار الحِكم والأحكام الشرعية؟
 - أم يُراد به تحديد مصادر التفسير وطرقه؟
 - أم يُراد به بيان شروط التفسير ومناهجه؟
- إنَّ القولَ بأنَّ أصول التفسير هو تخصص معرفيٍّ يعني من ضمن ما يعنيه: التأكيد على أنه ليس هو علم الأصول، أو علوم القرآن، أي: إنَّ له وظائف منهجية مايزة.

فهل هذا مُتَحَقِّقٌ فعلاً؟ لو أجرينا مقارنة سريعة بين وظائف أصول التفسير ووظائف أصول الفقه لألفيناها في غاية الاشتراك والتداخل^(١):

(١) ينظر: أصول التفسير في المؤلفات، من إصدارات مركز تفسير، ص ١٢٢.

وظائف أصول التفسير	وظائف أصول الفقه
فهم المعنى	الوصول إلى استنباط الأحكام من أدلتها
تحديد مصدر التفسير	معرفة دلائل الفقه
بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط ومناهج	بيان حال المستفيد

٣-٣- سؤال الأداء:

إنَّ الأداء المنهجيَّ لأصول التفسير يسير - في الأصل - وفق طريق ثلاثي المسلك يتألف من: الجمع، والتصنيف (الترتيب والتبويب)، والتجريد. فالجمع لتشكيل قاعدة المُعطيات المتداولة في عملية التفسير. والتصنيف لنضدها وتنظيمها داخل أبواب جامعة. والتجريد لتقعيدها وتقنينها ضمن قوانين مطَّردة.

على أنَّ المُتأمل في مُدَوَّنَاتِ أصول التفسير يلحظ جمود أدائها عند الذي سطره ابن تيمية، فلم تزد عليه إلا أن أعادت مادته بطريقة مدرسية.

المُحَصَّلَةُ النِّهَايَةُ:

تبعاً للوظيفة المنهجية للخاتمة فإننا سنعمد إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها في البحث، وتتلخّص فيما يأتي:

١- شهد أصول التفسير -منذ بداية تشكُّله- اختلافاً كبيراً في تلقيه وتسميته، فحلّي بأساميٍ مُتباينة تعكس مدى اختلاف المُفسِّرين في تحديد هُويّته العِلْمِيَّة (وهي سبعة ألقاب مُختلفة)، ومعلوم أنّ الاختلاف في تلقيب هذا العلم يعكس بالضرّورة حالة الاضطراب والالتياث التي تُرافق ظهوره من جهة، كما تكشف عن تعرّره وتلكُّئه من جهة ثانية.

٢- قادنا التدبّر الدقيق للمُصطلحات الدائرة في أصول التفسير -كمصطلح الرأي، والمأثور، والمُحكّم والمُتشابه والتأويل- إلى وصفها بالغموض والإشكال، فقد حضرت في الدرس التفسيري بوصفها مفاهيم مرّنة لا مُصطلحات ناضجة.

٣- لاحظ البحث أنّ علم «أصول التفسير» لا يملك قاموساً مستقلاً، بل إنّ مفهومَي «الأصول» و«التفسير» -وهما فلكةٌ مغزّلة- لم ينالا حظّهما من الدراسة والتحليل العميق لكي يتحوّلا إلى مفاهيم إبستمولوجية ذات طاقة إجرائية خلاقية.

كما أنها تفتقد - في مجملها - إلى شروط التّضحج؛ من إيجاز، وإيضاح، وشيوع الاستعمال، واختصاص. الأمر الذي أدّى إلى اندياح موضوعات علم «أصول التفسير» وتفرّقها على عدّة علوم.

٤- قرّر البحث أن إطلاق كلمة «علم» على «أصول التفسير» أو نفيها عنه، لا يقتصر على القول باستقلاليتها عن العلوم التي انبثقت منها، وإنّما يتطلب تحقّقها بمعنى العلم (Science) الذي هو كلّ نسق معرفيّ ينتظم موضوعاً ومنهجاً وغايةً، تماماً كما هو الشأن في العلوم الإسلامية النّاصجة؛ كعلم أصول الفقه، وعلم الحديث.

٥- لاحظ البحث تأخّر ظهور تعريف «أصول التفسير»، حيث إنّ أغلب هذه التعاريف هي من وضع المتأخّرين، وقلّما نعثر في المدوّنات التراثية على تعريف يُبنى على (المصدق).

٦- كشف البحث تأثر تعريفات المُفسّرين لأصول التفسير بتعريفات الأصوليين لأصول الفقه، ومعلوم أنّ البحث في أصول التفسير يُبين البحث الأصولي من وجوه عديدة.

٧- من أهم ما رصده البحث التماثل الظاهر بين موضوعات علم التفسير وعلم الأصول، حيث إنّ عدداً من المُفسّرين كانوا مهتجين بالتأسيس النظري الذي أرساه الأصوليون قبلهم، أين تمّ استنساخ الهيكل المعرفي لأصول الفقه، فظلّ علم الأصول هو النموذج الذي يُفكّر به علماء التفسير طيلة قرون متطاولة.

٨- قرّر البحث أنّ صيرورة أصول التفسير موضوعاً لعلم قائم بذاته يتوقّف على النّظر فيه لذاته، أي النّظر فيه من حيث إنه يخضع في انتظامه الداخلي لقوانين موضوعية لا علاقة لها بالعلوم المُجاورة (علوم القرآن، والأصول، والبلاغة...) إلّا كعلاقة علم بعلم آخر مجاور له.

٩- يرى البحث أنّ علم «أصول التفسير» إذا ما أراد أن يرتفع بأدلته وحقائقه إلى الكليّة والوثوق النّظري، فعليه أن يتخفّف من طُغيان المداخل الجزئية، وأن يضبط أنساقه الكليّة على نحو يضمن له بلوغ التمايز الصنفي (النوعي).

١٠- حدّد البحث شروط نسقية «أصول التفسير» في عنصرين أساسيين: الكليّة والترابط.

هذا ما تيسّر ذكره في هذا البحث المُوجز، ولعلّ فيه سداداً من عَوَز، وما فيه من خطأ فهو منّي ومن الشيطان، وأستغفرُ الله تعالى وأتوب إليه مما كتبتُه الأقلام أو زاغت فيه الأفهام.



لائحة المصادر والمراجع:

- الإكسير في علم التفسير، نجم الدين الطوفي، ت: عبد القادر حسين، (القاهرة: مكتبة الآداب).
- الإبستمولوجية في ميدان المعرفة، عليّ حسين كركري، (بيروت: منتدى المعارف، ط ١، ٢٠١٤م).
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الأمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، (بيروت: المكتب الإسلامي).
- إحصاء العلوم، الفارابي، ت: عثمان محمد أمين، (القاهرة: دار السعادة، ١٩٣١م).
- أصول التفسير في المؤلفات، مجموعة من الباحثين، إصدارات مركز تفسير.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د، ت).
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- البرهان في أصول الفقه، الجويني، ت: صلاح عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧م).

- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، (بيروت: دار الكتبي، ط ١، ١٩٩٤م).
- بنية العقل العربي، محمد الجابري، (الرباط: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١م).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، (تونس: الدار التونسية، عام ١٩٨٤م).
- تفسير الراغب، ت: محمد بسيوني، (طنطا، كلية الآداب، ط ١، ١٩٩٩م).
- تفسير البغوي، (بيروت: دار إحياء التراث، ط ١، ١٤٢٠هـ).
- التفسير والمفسرون، محمد الذهبي، (القاهرة: مكتبة وهبة، د، ت).
- التحيير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، ت: عبد الرحمن الجبرين وآخرون، (الرياض، مكتبة الرشد، ط ١٤٢١هـ).
- الخصائص، عثمان بن جني، باب في إصلاح اللفظ، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، د، ت).
- قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي، (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ط ١، ١٩٨٩م).

- جامع البيان، الطبري، ت: أحمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠م).
- الرّدّ على المنطقيين، ابن تيمية، (بيروت: دار المعرفة).
- الفصول، الجصاص، باب القول في الاستحسان، (الكويت: وزارة الأوقاف، ط ٢، ١٩٩٤م).
- الاستدلال والبناء، بحث في خصائص العقل العلمية، بناصر البعزاتي، (الرباط: دار الأمان، ٢٠٢٠م).
- الفلسفة علمًا دقيقًا، هسرل، ترجمة: محمود رجب، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط ١، ٢٠٠٢م).
- علمية الفكر الخلدوني، محمود الكردي، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦م).
- عوامل الشهود الحضاري، عبد المجيد النجار، (بيروت: دار الغرب، ط ١، ١٩٩٩م).
- كفاية الأصول، الأخوند الخراساني، (مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٩هـ).
- الضروري في أصول الفقه، ابن رشد، ت: جمال الدين العلوي، (بيروت: دار الغرب، ١٩٩٤م).

- المقدمة، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨م).
- الموافقات، الشاطبي، المقدمة السادسة، ت: مشهور آل سلمان، (الرياض: دار ابن عفان، ط ١، ١٩٩٧م).
- مقدمة في علم الاجتماع، ألكس إنكلز، ترجمة: محمد الجوهري، (القاهرة: دار المعارف، ط ٦، ١٩٨٣م).
- المصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ط ١، ١٩٩٧م).
- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، (الرباط: دار الأمان، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
- مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، (بيروت: دار إحياء التراث، ط ١، ١٤٢٠هـ).
- مناقب الإمام الشافعي، الرازي، ت: أحمد السقا، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- المثور في القواعد الفقهية، بدر الدين الزركشي، (الكويت: وزارة الأوقاف، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- منهج البحث في الأدب واللغة، لانسون، ترجمة: محمد مندور، (بيروت: دار العلم للملايين).

- مفتاح الغيب، صدر الدين القنوي، ت: عاصم الكيالي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م).

المقالات والمحاضرات:

- أصول تفسير القرآن الدلاليّة، حميد الوافي، أعمال المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن وعلومه: ١٩ - ٢١ - جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ / ٩ - ١١ - أفريل ٢٠١٥م، مؤسسة «ما هو التنوير؟» إيمانويل كانط، ترجمة: عبد الغفار مكاي، (القاهرة: دار التنوير).
- منهج علمائنا في بناء المعرفة، محاضرة للدكتور / محمد أبو موسى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- فقه العلوم، إدريس الجابري، مجلة نماء للعلوم الإنسانية، ع٧-٨، شتاء وربيع ٢٠٢٠م.
- الدراسة المفهومية، كوريم سعاد، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة عشرة، العدد ٦٠، ربيع ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- نظرية المفاهيم، ساجر (جورج)، ترجمة: جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، عدد ٤٧، س١٩٩٩م.
- النقد العلمي عند علماء المسلمين في العلوم التجريبية، زيني الحازمي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) بجامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- سلمى داود إبراهيم، مقال منشور بمجلة أمّ القرى، العدد (٥٣)، الجزء الأول، رمضان ١٤٣٢هـ - أغسطس ٢٠١١م.
- عبد القادر بن حرز الله، ثبات المنهج وأثره على البحث العلمي، مقال منشور بمجلة الإحياء، ع ٥٤، س ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

